الأنباء
الجمعة 26 اغسطس 2011

طالب الحكومة بسرعة تنفيذ التوجيهات السامية بشأن المنطقة

الوعلان: قرار مجلس الوزراء بشأن جليب الشيوخ جاء ليحمي ما تبقى من حقوق المواطنين التي أهدرها الوزير صفر

أعرب النائب مبارك الوعلان عن أمله في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الأخيرة بشأن معالجة الأوضاع المتردية في منطقة جليب الشيوخ، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في هذا الشأن.

وقال النائب الوعلان في تصريح صحافي ان قرارات مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير جاءت لتحمي البقية المتبقية من حقوق المواطنين التي أهدرها - ومايزال - وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر، داعيا الحكومة الى سرعة وضع الخطوات التنفيذية للقرارات المتعلقة بمعالجة أوضاع منطقة جليب الشيوخ التي طالما عانت من الإهمال الحكومي المتعمد.

النائب مبارك الوعلان

وأضاف الوعلان: ان أهالي هذه المنطقة قد عانوا الأمرين من الحكومة ووزرائها، فمن جهة عانى أهالي جليب الشيوخ من التقصير الحكومي والإهمال في توفير بنية تحتية مناسبة للحياة الكريمة من مياه وكهرباء ومرافق عامة جيدة، ثم عانى الأهالي مرة أخرى من القرارات الحكومية المتضاربة والعشوائية التي لا تراعي مصالح الناس وتتخذ على عجل ومن دون دراسة واقعية للأمور.

وأوضح النائب الوعلان أن غياب الرؤية الواضحة والمنهج السليم لدى الحكومة ووزرائها انعكس سلبا على أوضاع أهالي الجليب، مشيرا في هذا الخصوص الى المعاناة التي ذاقها أهالي المنطقة جراء قرارات الوزير صفر بإغلاق المحلات ووقف اصدار شهادة الأوصاف والتي ألقحت ضررا بالغا بأهالي المنطقة.

وفي ختام تصريحه الصحافي تساءل الوعلان: أين هي الحكومة من توجيهات صاحب السمو الأمير بشأن منطقة جليب الشيوخ ورفع المعاناة عن أهلها؟ مشددا على انه قد جاء الوقت على الحكومة لتقوم بدورها وتوقف نزيف معاناة المواطنين التي استمرت لسنوات، داعيا اياها الى الاسراع باتخاذ جميع الاجراءات التنفيذية والإدارية والمالية لتنفيذ التوجيهات السامية في هذا الشأن لاسيما ما يتعلق بتثمين واستملاك قطع السكن الخاص في منطقة الجليب، وتحسين البنية التحتية بالمنطقة، ووضع حد لمعاناة أهالي المنطقة من القرارات الوزارية الجائرة.

الحويلة يسأل المليفي عن تأخر إنشاء المعهد الديني في «مبارك الكبير» أو «الأحمدي»

قدم النائب د.محمد الحويلة سؤالا لوزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي جاء فيه: لما للتعليم الديني من اهمية وتأثير على التربية والسلوك القويم، ونظرا لعدم وجود فروع للمعهد الديني للبنات في محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير، فقد تمت المطالبة بإنشاء معهد ديني للبنات في محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير منذ زمن بعيد علما بأنه توجد ارض مخصصة للمعاهد الدينية في منطقة المنقف وذلك ضمن مخصصات المجلس البلدي، وتبرعت الامانة العامة للاوقاف بالمبالغ اللازمة لبناء المعاهد وتم استرجاع الامانة للاموال نظرا لعدم اهتمام الوزارة بذلك، وانه من الملاحظ انصراف اولياء الامور عن تسجيل بناتهم في المعاهد البعيدة يعود للمشاقة التي تتكفلها بناتنا في الذهاب في الخامسة صباحا والعودة في الثالثة عصرا، وايضا فإن ضيق الاماكن في المعاهد لا يسمح بقبول جميع المتقدمين فلا يقبل كل عام الا عدد بسيط لقلة المقاعد المتوافرة. لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

د.محمد الحويلة

- لم التأخر في انشاء معهد ديني للبنات في محافظة مبارك الكبير او الاحمدي.
- لماذا لم يتم استغلال الارض المخصصة لمعهد ديني في منطقة المنقف؟
- ماذا تم بشأن المنحة التي تم صرفها من قبل الامانة العامة للاوقاف لبناء معهد ديني للبنات في محافظة الاحمدي؟
- ما عدد المدارس غير المستغلة للتدريس في محافظة مبارك الكبير؟
- ما عدد المدارس غير المستغلة للتدريس في محافظة الاحمدي؟
- لماذا لم يتم تعديل السلم الديني في المعهد الديني الى 5 - 4 - 3 كباقي مراحل التعليم العام حيث مازال المعهد الديني على النظام القديم 4 - 4 - 4؟
- تم تعديل نظام الثانوية في التعليم العام الى النظام التراكمي بحيث يكون المجموع للصف العاشر 10٪ والحادي عشر 30٪ والثاني عشر 60٪ لماذا لم يشمل هذا التعديل النظام في المعهد الديني حيث مازال على النظام القديم في عملية احتساب الدرجة والنسبة مما كان له تأثير كبير في انخفاض نسبة النجاح في التعليم الديني هذا العام؟
- لماذا لم يصدر قرار خاص بالصف الثاني عشر الديني يوافق ما تم اصداره في القرار 2009/287 تحت البند الذي يتم فيه حساب الدرجة للطالب المسائي للاعادة لتحسين وضعه ممن ليس لديه معدل تراكمي ووفق ما جاء في وثيقة التعليم العام الباب الثالث من المادة الثامنة منه.
- تقدم مجموعة من الطالبات في التعليم الديني بكتاب بتاريخ 2010/6/20 عن طريق النائب علي العمير فما هو رد الوزارة على الكتاب؟
- ما عدد البعثات الدراسية التي تم تخصيصها للمعهد الديني خلال السنوات الخمس الماضية؟

الحضور استذكروا مواقف الفقيد الإنسانية والسياسية ودفاعه عن حقوق المواطنين والمال العام والحريات

«المنبر» أحيا ذكرى وفاة سامي المنيس

بحضور عدد من أصدقائه ورفقاء دربه ومحبيه، أحيا المنبر الديموقراطي مساء أمس الأول الذكرى الحادية عشرة لوفاة المرحوم سامي المنيس حيث استذكر الجميع مواقف الفقيد الإنسانية والسياسية ودفاعه عن حقوق المواطنين والمال العام والحريات مستذكرين مآثره وإنجازاته.

بدأ برنامج الاحتفاء بوقفة حداد على روح الفقيد حزنا على فراقه وكلمة للنائب السابق عبدالله النيباري الذي قال ان «ذكرى المرحوم سامي المنيس المناضل ورفيق الدرب تمثل لي أشياء كثيرة ولا أنسى اليوم الذي هاتفني به أحمد الديين ليبلغني بنبأ وفاة أحمد المنيس وجاء الخبر علي مثل الصاعقة وكانت وفاة مفاجأة وكنا في وقت أحوج ما نحتاجه إليه».

صالح الملا ومشاري العصيمي وعبدالله النيباري ود.احمد المنيس ويوسف الشايجي بديوان المنيس (محمد ماهر)

وزاد النيباري في كلمته ان المنيس لم يكن يتباهى بالصوت العالي بل يعمل وفق اجندة وطنية بمواقف صامدة ينجزها كمكلف وليس كطامع، مشيرا إلى أننا نفتقد كثيرا في هذه الأيام من هم بمثل صلابته وصفاته الحميدة.

وأضاف النيباري ان الفقيد عمل على تنفيذ برنامج وطني متمثل في حماية الدستور والمال العام والحرص على العدالة الاجتماعية وصيانة مصالح الشعب وحقوق المرأة والإنسان والوحدة الوطنية، مشيرا الى أنه ساهم في تحقيق مكاسب كبيرة للكويتيين منها الدستور واستخدامات النفط والقضية الإسكانية ورفع المرتبات لإنصاف العاملين في البحر ممن لا يحملون الشهادات وليس على طريقة تبديد الثروات الحالية.

وعرج على الأحداث في ليبيا مشيدا بانتصار الثوار على القذافي، ومتمنيا أن يعم النصر السوريين واليمنيين لإعادة حقوقهم المسلوبة، مذكرا بأن الدستور الكويتي حقق ما أراده الشعب منذ عام 1963 ولذا يجب الحفاظ عليه.

وشدد على ضرورة مواجهة الفاسدين والمرتشين والراشين واصحاب المال النجس، لاسيما من يستخدم أموال الشعب، داعيا إلى الائتلاف لكشف المستور وعدم مرور قضية الملايين النيابية مرور الكرام.

ولفت إلى أن عقد جلسة طارئة لا يكفي لأن المسألة خطرة، والخطر أن مؤسسات الحكم والبنك المركزي والمصارف تلوذ جميعها بالصمت وتتبرأ، في حين يفترض أن القضية تستفز ضمير كل كويتي شريف لأنها ليست شخصين أدخلا اموالا بطريقة مشبوهة بل أبعد من ذلك بكثير.

وخلص إلى القول «في مجتمعات تعدادها السكاني كبير قد تحدث ثورة بسبب هذه القضية، لاحظنا مؤخرا ماذا حدث في بريطانيا بسبب قضية التجسس الهاتفي، وذلك لأن فيها تعديا على أحد حقوق الشعب».

من جانبه قال د.أحمد الخطيب عبر رسالة قرأها نيابة عنه أحمد البداح لتواجده خارج البلاد ان ذكرى وفاة المرحوم سامي المنيس تمر في لحظة تاريخية بالغة الأهمية يجتازها وطننا الحبيب، مشيرا إلى أن حياة المنيس كانت تجسد مفاهيم المواطنة الحقة في حرية اتخاذ القرار ونبذ الانقسام القبلي والمناطقي والطبقي.

وذكر أن الثورات العربية أعادت للعرب هويتهم على خارطة العالم بعد أن ظن الكثيرون أننا فقدناها عقب هزيمة حزيران، مبينا أن الشباب العربي عاد ليقود ثورات الشعوب في العالم.

ودعا الشباب الكويتي إلى التمسك بالوحدة الوطنية والانقسام ونبذ الخلافات والإصرار على العمل بالدستور الذي تحاول بعض الأطراف تدميره.

اما ابن الفقيد، أحمد سامي المنيس، فأشار إلى أنه لا اعتراض على قضاء الله لكن عزاءنا أنه أدى أمانة العمل البرلماني على أكمل وجه وظل مدافعا بشموخ عن المبادئ الديموقراطية والحريات العامة، مستدركا «فقدناك يبا..وابتسامتك الجميلة ولهفتك على أبنائك وأحفادك.. وجودك كان يعطينا الأمان والطمأنينة والسلام..وكنت خير معين لأسرتك بالنصيحة الطيبة».

وأكد ان والده كان مستمعا جيدا وهو أحوج ما نحتاج اليه اليوم، مشيرا الى أنه يشارك الآخرين أفراحهم وأحزانهم ولذا سيبقى في قلوبهم.

وشدد على انه صاحب تاريخ نضالي مشرف وشخصيته شامخة ذات إرادة حرة وهي أغلى ما يمكن أن يهديه الإنسان لمحبيه، موجها شكره لكل من ساهم بمناسبة إحياء ذكراه.

وشدد النائب صالح الملا على أنه من الصعوبة إيجاد الكلمات التي تصف الراحل الكبير وسيرته العطرة، مبينا انه رحل وهو في قمة العطاء لكن لا اعتراض على أمر الله.

وأضاف الملا انه عرفه منذ الصغر سياسي لم يستسلم لملوثات الحياة وكان حريصا على التمسك بمبدئه ونضاله، ما جعله محبوبا من قبل خصومه قبل محبيه، مضيفا «ما أحوجنا إليك في زمن اصبحت المواقف فيه تباع وتشترى من السلطة..نفتقد حكمتك في زمن لوثه الضجيج.. ما أظلم لياليا بلا بدر سامي المنيس رحمه الله».

واستذكر أمين عام المنبر الديموقراطي يوسف الشايجي عدة مواقف للمرحوم آثر فيها عدم التشفي من خصومه السياسيين أو الحديث بمبالغة عن المواقف الشخصية التي يتعرضون إليها، مبينا أنه كان ثابتا عند موقفه ولا يسمح بالحديث في هذا المر في ديوانه وبرهن على ذلك أكثر من مرة.

وتطرق إلى رفضه حتى ما هو حق مشروع له كأي مواطن مثل أخذ قرض من بنك التسليف والادخار، وذلك ليتجنب الشبهة لكونه كان عازما على استجواب وزير المالية آنذاك، مشددا على أنه كان خصما شريفا لا يقبل الأساليب الملتوية.

جانب من الحضور في ديوان المنيس

رولا لمنظومة تشريعية متكاملة لمكافحة الفساد

د.رولا دشتي

أكدت النائبة د.رولا دشتي ان الاختبار الحقيقي لمصداقية الرغبة في مكافحة الفساد هو من خلال اقرار منظومة تشريعية متكاملة لمكافحة الفساد والتي تتضمن بالإضافة الى هيئة النزاهة وتعزيز الشفافية القضايا المتعلقة بالكشف عن الذمة المالية وحماية المبلغ وتضارب المصالح وحق المواطن للإطلاع.

وأضافت النائبة د.رولا دشتي بالقول ان ما أقرته الحكومة من مشروع بقانون بشأن هيئة مكافحة الفساد بصيغته الحالية سيعطي للفاسدين صكا بالنزاهة وطريقا للثراء غير المشروع والنفوذ السياسي ولن تصبح النزاهة قيمة اضافية وحافزا أخلاقيا للناس.

وعليه فإننا نطالب زملاءنا في اللجنة التشريعية باستعجال اقرار المقترحات بقانون التي تقدمنا بها مع زملائنا النواب بشأن المنظومة التشريعية لمكافحة الفساد والأخذ برأي المجتمع المدني وجمعية الشفافية وذوي الخبرة والتجارب الدولية والاسترشاد بما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الجسار تقترح عيادات خاصة للكويتيين وأخرى للوافدين

سلوى الجسار

قدمت النائبة سلوى الجسار اقتراحا برغبة جاء فيه: اتقسيم عيادات الصحة العامة حيث تكون عيادات خاصة للكويتيين وعيادات خاصة لغير الكويتيين خلال الفترة الصباحية والمسائية وحتى يشعر المواطن الكويتي بأهميته في الحصول على الخدمات الطبية بأقصر مدة زمنية الامر الذي يسهل دخول اصحاب الحالات الطارئة وكبار السن.

الجمهور يرقد في «السلام»

غنام الجمهور

يرقد النائب الأسبق غنام الجمهور بمستشفى السلام الدور السابع غرفة 704 جناح الدانة وذلك اثر وعكة صحية ألمت به.

«الأنباء» تتمنى الشفاء العاجل للجمهور وموفور الصحة والعافية «وسلامات يابوسعد ما تشوف شر وأجر وعافية».

الخرافي هنأ نظيريه بجمهورية الأوروغواي بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقيتي تهنئة الى كل من رئيس مجلس النواب بجمهورية الأوروغواي لويس البيرتو لاكال بو ورئيس مجلس الشيوخ دانيلو استوري، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

البراك يستغرب المضايقات الحكومية للمغرد «سعد مباشر»

استغرب النائب مسلم البراك ما يتعرض له المواطن «المغرد» سعد العدواني الشهير بـ «سعد مباشر» في موقع التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية «تويتر» من مضايقات حكومية وصلت حد استخدام أطرافها لأسم الديوان الأميري في تهديده لمجرد تعبيره عن رأيه في حكومته.

مسلم البراك

وقال البراك في تصريح صحافي «ان ما يتعرض له المغرد سعد العدواني الشهير بـ «سعد مباشر» نتيجة التعبير عن رأيه تجاه الحكومة ومواقفها، ومحاولة البعض الزج بالديوان الأميري في تهديده أمر غير جائز ومرفوض وواضح انه يخالف الحقيقة بتدخل الديوان الأميري بهذا الشأن».

وأوضح البراك «ان تجرء الأطراف الحكومية في ملاحقة «المغردين» بلغ حد استخراج البيانات الخاصة للمغرد «سعد» والتي لا يستطيع الوصول إليها او معرفتها سوى الجهات الرسمية في البلاد وإعادة نشرها في المواقع الالكترونية لإحراجه بل ان الأمر بلغ أيضا حد تهديده باستخدام امن الدولة بشكل استفزازي وممجوج مبينا أن هذا الأمر لا يمكن القبول به بأي شكل من الأشكال خاصة وان الأخ «سعد» من الأشخاص الوطنيين والحريصين على تناول قضايا الوطن بشكل ايجابي.

بورمية: فضيحة الرشاوى المليونية لن تمر مرور الكرام

صرح النائب د.ضيف الله أبورمية أن فضيحة الرشاوى المليونية التي أشغلت الساحة المحلية وواجهتها الحكومة من خلال بعض مؤسساتها بردود أشبه ما تكون بالاعتراف والإقرار ومباركة ما حصل لن تمر مرور الكرام ويجب كشف الحقائق وبالأسماء ومن هو الراشي ومن المرتشي.

د.ضيف الله أبورمية

وقال أبورمية: ما يثبت تواطؤ الحكومة بهذه الفضيحة الكبرى هو تجاهلها في قانون هيئة مكافحة الفساد لأهم مادة يجب أن تكون على رأس مواد هذا القانون وهي مادة قانون كشف الذمة المالية لأعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية والذي من غيره سيكون هذا القانون أشبه ما يكون بتفويض رسمي لإشاعة الرشاوى السياسية.

وأضاف أبورمية لو كانت الحكومة صادقة في تحقيق المصلحة العامة والحفاظ على المال العام لالتزمت بالرغبة السامية والأمر الأميري لصاحب السمو حفظه الله ورعاه وتوجيهاته في إنشاء هيئة لمكافحة الفساد والتي كان يجب أن يكون أولها إقرار الذمة المالية لأعضاء مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

واختتم أبورمية تصريحه قائلا: لن نسمح للحكومة أن تنتقي القوانين كيف شاءت أو على ما يناسب أهواءها فنحن في مجلس الأمة من نقر القوانين ونشرعها ولن نسمح بتمرير قانون هيئة مكافحة الفساد دون أن يشتمل على إقرار كشف الذمة المالية لنواب مجلس الأمة والوزراء لننهي حقبة انتشار الفساد المالي والسياسي والرشاوى وانتهاك حرمة المال العام لشراء الولاءات السياسية.

الزلزلة يقترح إدارة في «الشؤون» لمتابعة مكاتب الخدم

قدّم النائب د.يوسف الزلزلة اقتراحا برغبة جاء فيه: يشتكي الكثير من المواطنين من اسلوب الاستغلال الذي تتبناه مكاتب الخدم بالكويت، حيث ان تكاليف احضار الخادمة من بعض الدول بدأ يتجاوز مبالغ خيالية تصل الى أكثر من ألف دينار، وحيث انه لا توجد مراقبة حثيثة لمكاتب الخدم ولا تدقيق على حساباتها، لذلك بدأ الكثير من هذه المكاتب بوضع أسعار مبالغ فيها للتكاليف الواجب دفعها لحضور الخدم، بل ان بعض المكاتب استخدم أسلوب السخرة للخدم فيلزم الخادم او الخادمة على بدفع مرتب شهرين او اكثر للمكتب حتى يمكنه من العمل بهذه الوظيفة، ثم ان مسؤوليات مكاتب الخدم بدأت تتقلص، حيث ان الكفيل يلزم بدفع تذكرة الخادم او الخادمة المخالفة حتى وان لم يستمر في عمله للفترة المتفق عليها بالعقد، وحيث ان مكاتب الخدم لم تنظم مراقبتها بالصورة الصحيحة وتوضع لها آلية للتدقيق عليها او متابعة التزامها بعقودها المبرمة مع العملاء، لذلك أصبح الخلل واضحا في عمل هذه المكاتب، لذلك أتقدم بالاقتراح التالي: تشكل ادارة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وظيفتها متابعة مكاتب الخدم بالكويت من حيث الخدمة التي يقدمونها لعملائهم وكذلك المبالغ التي يتسلمونها لقاء هذه الخدمة، كما تتلقى هذه الادارة شكاوى المواطنين والمقيمين على هذه المكاتب لإلزامها بقانون حماية المستهلك.

د.يوسف الزلزلة